الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Abdelhafid Boussouf University Center of Mila		المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة

قسم العلوم الإقتصادية + علوم التسيير
سنة ثالثة ليسانس

السنة الجامعية: 2024-2025
السداسي الأول

الإسم واللقب:	الفوج:	التخصص:

إمتحان السداسي الأول (دورة عادية) في مقياس قانون الأعمال

التمرين الأول (06 نقاط): إستنادا للقانون التجاري الجزائري، وضح ما إذا كان العمل مدنيا أو تجاريا (محددا نوعه) في كل حالة من الحالات التالية:

1- بيع كمية من الحبوب من قبل أحد المزارعين إلى تاجر لإعادة بيعها في السوق.

الطبيعة: عمل مدني بالنسبة للمزارع وتجاري حسب الموضوع بالنسبة للتاجر. (01 نقطة) الأعمال التجارية المختلطة مقبولة اذا كان التبرير سليما

التبرير: المزارع لا يُعتبر تاجرًا لأن عمله يدخل ضمن النشاط الزراعي، الذي يُعتبر مدنيًا بطبيعته وفقًا للقانون الجزائري، بينما شراء الحبوب بغرض إعادة بيعها يُعد عملًا تجاريًا بحسب الموضوع. (01 نقطة)

2- شراء شاحنة لاستخدامها في نقل البضائع لصالح محل تجاري متخصص في بيع الأجهزة الإلكترونية.

الطبيعة: عمل تجاري بالتبعية (01 نقطة)

التبرير: شراء الشاحنة يُعتبر عملًا تجاريًا لأن الغرض منه خدمة النشاط التجاري الأساسي (محل بيع الأجهزة الإلكترونية)، وفقًا للمادة 4 من القانون التجاري الجزائري (01 نقطة)

3- تأسيس شركة مساهمة بين مجموعة من المستثمرين للعمل في قطاع البناء.

الطبيعة: عمل تجاري بحسب الشكل (01 نقطة)

التبرير: تأسيس الشركات التجارية بما في ذلك شركات المساهمة، يُعتبر عملًا تجاريًا بمجرد اتخاذها هذا الشكل، بغض النظر عن طبيعة النشاط، وفقًا للمادة 3 من القانون التجاري الجزائري. (01 نقطة)

التمرين الثاني (08 نقطة): إشرح ما يلي:

1- يشترط القانون الجزائري توافر رضا حقيقي وصحيح بين جميع الأطراف المعنية بتأسيس الشركة التجارية.

(حقيقي) بمعنى يجب أن يكون كل شريك موافقًا بشكل واضح على المساهمة في تأسيس الشركة وأن تكون إرادته خالية من أي عيوب، مثل الإكراه أو الغش أو الغلط، حيث يؤدي وجود أي عيب في الرضا إلى بطلان العقد. (صحيحا) أي صادرا عن ذي أهلية والأهلية المطلوبة هي 19 سنة فما فوق. (02 نقطة)

2- الشريك في شركة التضامن مسؤول عن ديون الشركة مسؤولية مطلقة.

يقصد بالمسؤولية المطلقة؛ المسؤولية الشخصية والتضامنية للشريك، فالشخصية تعني أن الشريك في حياته الخاصة مسؤول عن ديون الشركة، أما التضامنية فتعني أن الشريك ملزم بتسديد كل ديون الشركة حتى ولو تجاوزت حصته. (02 نقطة)

3- الإختصاص المكاني للمحكمة المختصة في شهر الإفلاس والتسوية القضائية.

الموطن الجديد : تختص محكمة الموطن الجديد عند انتقال المدين

الشركات التجارية : يُرفع الطلب في محكمة مكان المقر الاجتماعي للشركة.

التاجر المتوفى: تحدد المحكمة بناءً على آخر مقر رئيس ي للمدين قبل وفاته (02 نقطة)

التاجر المعتزل: تحدد المحكمة بناءً على آخر مقر تجاري قبل اعتزال النشاط

الفروع التجارية : تختص محكمة مكان الفرع التجاري إذا ارتبط النزاع به

4- يثبت عقد الشركة التجارية بعقد رسمي وإلا كان باطلا.

يعتبر كتابة عقد الشركة أحد الأركان الشكلية الضرورية لتأسيس الشركة التجارية، حيث يشترط القانون الجزائري كتابة عقد الشركة في وثيقة رسمية ويفضل أن يتم ذلك عبر موثق، فهذا يضمن وضوح الشروط والبنود ويمنع حدوث النزاعات بين الشركاء مستقبلا، بالإضافة إلى توثيق العقد ليكون له حجية قانونية، وبالتالي عدم الإلتزام بهذا الشكل الرسمي يؤدي إلى بطلان العقد بطلانًا مطلقًا، مما يترتب عليه عدم اكتساب الشركة الشخصية المعنوية وفقدانها لأي وجود قانوني (02 نقطة)

التمرين الثالث (06 نقطة): قام تاجر بإعلان إفلاسه بعد عدم قدرته على دفع ديونه التجارية المستحقة، وعند التحقيق في وضعيته المالية تبين أنه قام بإخفاء جزء كبير من أصوله بهدف تجنب تصفيتها والإضرار بالدائنين:

1- ما هو نوع هذا الإفلاس؟

هذا النوع من الإفلاس يُصنف على أنه **إفلاس بالتدليس**، وهو الإفلاس الناتج عن أفعال إحتيالية متعمدة يقوم بها المدين للإضرار بالدائنين أو لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، ويتميز هذا النوع من الإفلاس بسلوك إجرامي واضح من المدين، يجعل منه جريمةجنائية خطيرة. (02 نقطة)

2- ما هي الآثار القانونية لهذا النوع من الإفلاس؟

يترتب عن الإفلاس بالتدليس عقوبات قانونية بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، غرامة مالية تتراوح بين 100,000 و 500,000 دينار جزائري، حسب المادة 383 من قانون العقوبات. (02 نقطة)

3- هل يمكن إجراء التسوية القضائية في هذه الحالة؟

لا يمكن إجراء التسوية القضائية في حالة الإفلاس بالتدليس، لأن هذا النوع من الإفلاس يتضمن سوء نية من التاجر وأفعالًا تدليسية، فالتسوية القضائية تقتصر على حالات الإفلاس الناتجة عن ظروف اقتصادية أو مالية خارجة عن إرادة التاجر، بينما يتم التعامل مع الإفلاس بالتدليس وفق الإجراءات الجزائية والتصفية القضائية. (02 نقطة)